الحداثة في خدمة الموروث الثقافي المغربي:
المعينات والمعيقات

سعيدة طميس
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة
المغرب

مقدمة:

ظهر مفهوم الحداثة في ظل التحولات الكبرى التي عرفها العالم خلال القرنين الأخيرين، وتعد الحداثة أحد أبرز الظواهر الفكرية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تطوير الوعي الإنساني خلال هذه الفترة. فالحداثة لا تشكل فقط قطيعة زمنية مع الماضي أو انتقالا من مرحلة تقليدية إلى أخرى معاصرة، بل هي مشروع فلسفي وتاريخي متكامل يستند إلى قيم العقلانية والتقدم والحرية والفردانية والعلم، ويهدف إلى إعادة بناء المجتمعات على أسس جديدة تتجاوز البنى التقليدية الراسخة.

وهنا يبرز السؤال الإشكالي التالي: كيف تتعامل الحداثة مع الموروث الثقافي كمكون عميق في هوية الأمم ووجدان الشعوب؟

إن الموروث الثقافي بما يحمله من قيم وعادات وتقاليد وأشكال تعبير رمزية، ليس مجرد تركة من الماضي، بل هو أيضا خزان الذاكرة الحضارية التي تربط الحاضر بالماضي وتمنحه عمقه الإنساني والروحي. لكن مع بروز الحداثة، وخصوصا في سياقات ما بعد الاستعمار والعولمة، نشأت إشكالية واضحة، وهي:

هل يجب تجاوز الموروث الثقافي باعتباره حسب بعض الحداثيين عائقا أمام التقدم والانفتاح؟ أم ينبغي الحفاظ عليه بوصفه مرجعية أصلية تضمن الاستمرارية والخصوصية في زمن تتعاظم فيه النزعة الفردية والثقافات الاستهلاكية؟

لقد واجهت المجتمعات العربية الإسلامية عموما، والمغرب خصوصا هذا السؤال بإلحاح خاص، إذ وجد المغرب نفسه أمام مفترق طرق فرض عليه خيارين: إما القبول بالحداثة الغربية كما هي بكل ما تحمله من نظم وقيم، أو الاكتفاء بالخاصية المغربية والحفاظ على الأصالة والدفاع عن التراث. وقد أدى هذا الإشكال إلى بروز أطروحات فكرية متباينة، بعضها يدعو إلى تحديث التراث، أو أسلمة الحداثة، في حين يرى آخرون ضرورة القطيعة مع الماضي كشرط لبناء مجتمع حداثي حقيقي.

إن معالجة موضوع العلاقة بين الحداثة والموروث الثقافي لا يمكن أن يتم بمنظور ثنائي سطحي، بل لا بد من النظر إليه كموضوع معقد، تتقاطع فيه الأبعاد الفكرية والسياسية والتاريخية. فالسؤال الأهم: ليس ما إذا كان يجب الاختيار بين الحداثة أو التراث، بل كيف يمكن تحقيق توازن خلاق بينهما، بشكل يضمن التجديد دون التفريط، ويؤسس لمجتمع حديث دون أن يفقد جذوره أو ينقطع عن تاريخه؟

هذه مقدمة وجيزة تبين أهمية هذا الموضوع، الذي يثير قضية الحداثة والموروث الثقافي من حيث كونهما ظاهرتين متميزتين، وعلى هذا الأساس تقتضي دراستهما حسب محددات التكامل والتطابق من جهة، والانفصال والانقطاع من جهة أخرى. وذلك بهدف توصيف الوضع المغربي الحالي في ضوء هذا التحليل، والبحث عن إمكانيات التفاعل الإيجابي بينهما، بعيدا عن منطق الرفض المطلق أو القبول غير المشروط، في أفق مشروع ثقافي متوازن، يجمع بين أصالة الجذور ووعي التحولات.

لقد ارتأيت معالجة هذا الموضوع اعتماد مقاربة منهجية وصفية تحليلية، لوصف مفهومي الحداثة والموروث الثقافي المغربي، وتحليل العلاقة بينهما. وكذلك منهجية تاريخية لتتبع تطور هذه العلاقة عبر فترات زمنية مختلفة.

1 . تعريف الحداثة:

إذا رجعنا إلى المصادر الأوروبية، أو الأبحاث والكتابات العربية، نجد أنها تقر بأن الحداثة هي نتيجة عمل الإنسان نفسه، وتأثيره في بيئته ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك، حيث يعمل وينتج ويبني ويشيد بالوسائل المادية، وبوحي العقل. فالإنسان يحول طاقته المادية والعقلية إلى إبداع، ونحن نعلم «**أن الحضارات الإنسانية هي ثمرة عبقريات الشعوب والأفراد، نتيجة شروط موضوعية تتاح لهم في الطبيعة ومناخها وخصبها**»[1]، كما يؤكد ذلك وليام ديورانت، وقد يختلف معه البعض في تحديد عوامل ودوافع الحداثة، لكن النتيجة هي كون هذه الحداثة هي ثمرة عناصر مشتركة ومتداخلة، لا يستأثر فيها العقل وحده أو الروح وحدها أو المادة وحدها بدور مطلق، بل لا بد من تظافر كل هذه العوامل.

ونجد محمد عابد الجابري يعرف الحداثة بأنها « **ظاهرة تاريخية، ككل الظواهر التاريخية مشروطة بظروفها، محدودة بحدود زمنية ترسمها الصيرورة على خط التطور، فهي تختلف إذن من مكان لآخر، ومن تجربة لأخرى**»[2]، ويضيف أيضا: «**الحداثة رسالة ونزوع من أجل التحديث، تحديث الذهنية، وتحديث المعايير العقلية والوجدانية**»[3]. كما يشير عبد الله العروي إلى أن «**الحداثة تكتسح جميع المجالات ولا أحد يمكنه أن يوقفها، سيرورة مستمرة من التطور تتحدد بها الحركة الديناميكية لدى الشعوب، وسوف تنتقل من المعمل إلى المدرسة إلى الأسرة إلى الروح نفسها**»[4]، حيث أن الحداثة تنطلق من الطبيعة، معتمدة على العقل، وتسعى لخدمة الفرد لتصل إلى السعادة عن طريق الحرية[5]. فذلك يعني أن الحداثة مصيرنا إذا أردنا الخروج من الارتكاس وتجاوز معاناتنا في كل المجالات.

وعليه، فالحداثة في الجوهر هي تجديد وإبداع واكتشاف والاستفادة من الماضي مع تجاوزه نحو آفاق مستقبلية رحبة قوامها العمل واستغلال الطبيعة والتحكم فيها واستخدام العقل والفكر النفعي البرجماتي. وفي هذا الصدد يقول المفكر المغربي محمد سبيلا: « **الحداثة حركة انفصال، إنها تقطع مع التراث والماضي، ولكن لا لنبذه وإنما لاحتوائه وتلوينه وإدماجه في مخاضها المتجدد. ومن ثمة فهي اتصال وانفصال، استمرار وقطيعة: استمرار تحويلي لمعطيات الماضي وقطيعة استدماجية له. هذا الانفصال والاتصال تمارسه الحداثة حتى على نفسها، فما يسمى بعد الحداثة لا يمثل مرحلة تقع خارج الحداثة و"بعدها" إنه أقرب ما يكون إلى مراجعة الحداثة لنفسها لنقد بعض أسسها وتلوينها، فإذا ما غلب على دينامية الحداثة منطق الفصل والقطيعة فإن ذلك وسم المراحل الظافرة للحداثة في ذروتها لتعود إلى توسيع وتليين آليتها ابتداء من منتصف القرن العشرين**»[6].

2 . خصائص ومميزات الحداثة:

من خلال ما تقدم حول مفهوم الحداثة بصفة عامة، يمكن استجلاء بعض خصائصها ومميزاتها لتتضح لنا الصورة بجلاء أكثر عن هذا الموضوع الشائك والخطير في نفس الوقت، والذي أرّق الباحثين والمفكرين في العالم والمغرب بطبيعة الحال، حيث أنه لتناول موضوع الحداثة بشكل علمي ومنطقي وموضوعي، لا بد من الإحاطة بماهيتها ومميزاتها وخصائصها، وتحديد الفرق بينها وبين التحديث كموضوع آخر يخدم في حد ذاته موضوع الحداثة بشكل من الأشكال.

وهكذا يمكن تحديد بعض خصائص الحداثة كالآتي:

- أنها تؤمن بالعالم الطبيعي كونه العالم الحقيقي، أو على الأقل العالم الذي يجب أن ندرسه ونهتم به.
- أنها تعتبر الإنسان أهم كائن في هذا الوجود، وتسعى للنهوض بأوضاعه في مختلف المجالات، بغية تحقيق السعادة التي ينشدها في حياته.
- كما أن الحداثة تؤمن وتقدر العقل، لأن به يتميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى، وبالعقل حقق هذا الإنسان تفرده وتفوقه.

- وكذلك الإيمان بالقوى والروابط الإنسانية كأساس لبناء المجتمعات[7]

وهناك بعض المفكرين من يحدد مقومات أخرى للحداثة ويحصرها في مجموعة من العناصر والمقومات منها: العلمانية، والعقلانية، واعتماد العلم ومناهجه، والإيمان بفكرة التقدم، والحرية

الفردية، والديمقراطية الليبرالية، واحترام حقوق الإنسان[8].

ولتوضيح الصورة أكثر حول موضوع الحداثة، فقد يعترضنا بعض الغموض والتشويش حين نتحدث عن مفهوم التحديث القريب في معناه من الحداثة، لكن توجد بعض المميزات والفوارق بينهما. فإذا كانت الحداثة تعني التجديد والإبداع وتجاوز التقليد والتخلف، فإن التحديث بحسب فتحي التريكي هو «**مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء والتطور والتقدم، ويكون ذلك اقتصاديا بتعبئة الموارد والثروات، وتطوير قوى الإنتاج، وسياسيا ببلورة دولة المؤسسات، القائمة على تحرير تقاليد الممارسات السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة، واجتماعيا بتأسيس القيم والقوانين والنواميس، وإبعادها عن المواقف العقائدية**»[9]، وعلى هذا الأساس، فإن موضوع التحديث يسهم مساهمة كبيرة في إبراز مظاهر الحداثة التي تميز المجتمعات والدول، خاصة في الجوانب المتعلقة بالرقي الحضاري والرفاه الإقتصادي والاجتماعي.

3 – إشكالية العلاقة بين الحداثة والتراث:

واعتبارا لما سبق، لا مناص لنا من العودة إلى الماضي والاطلاع عليه وعدم نسيانه، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، لأن استحضار الماضي ضروري للتطلع إلى المستقبل عبر العمل الجاد والمبدع في الحاضر، وبذلك يكون الفرد قد تموقع تموقعا مشروعا في الحداثة، ولا يكون خاضعا ومُسيَّرا ومتبعا نهج غيره، بل سيكون إنجازه وتحضره داخليا نابعا من رغبته في التغيير نحو حياة أفضل بما يضمن الحفاظ على هويته، ويؤمن استمراريتها، وفي مقال لها بمجلة " أمل" تورد الباحثة خديجة صبار قولة مهمة للكاتب الفرنسي "إدموند جابيس" في كتابه "الهوامش"، يشرح فيها العلاقة بين الحداثة وإرث الماضي أو ما يعرف بالتراث، حيث يؤكد أن العودة للبحث في خبايا الماضي، واستلهام الأفكار والتجارب من كنوز التراث، هو السبيل الأفضل والأنجع لرسم معالم المستقبل، وطرق مسألة الحداثة من بابها الواسع، فيقول بهذا الصدد: « **ليس المستقبل سوى ما يجهله المرء عن ماض عليه كشفه. ذلك الجهل هو المعرفة الحق التي ترسم في الليل دروبها السالكة بين النجوم. يبقى على المرء أن يفلح في الاهتداء إلى ذلك الليل**»[10]. وهكذا يتضح أنه لا يمكن الحديث عن الحداثة دون العودة إلى التراث. فما معنى التراث الثقافي؟

يقر محمد عابد الجابري بأن « **التراث معناه الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني، وهو المضمون الذي تحمله هذه الكلمة داخل خطابنا العربي المعاصر ملفوفا في بطانة وجدانية أيديولوجية، لم يكن حاضرا لا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم، كما أنه غير حاضر في خطاب أية لغة من اللغات الحية المعاصرة التي نستورد منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا. إن هذا يعني أن مفهوم التراث، كما نتداوله اليوم، إنما يجد إطاره المرجعي داخل الفكر العربي المعاصر ومفاهيمه الخاصة، وليس خارجها...أصبح لفظ التراث يشير اليوم إلى ما هو مشترك بين العرب، أي إلى التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعا خلفا لسلف**»[11]، فالتراث واقع إنساني اجتماعي تاريخي، أما أنه واقع، فذلك لضرورته، وأن نفيه نفي لوجود الإنسان ذاته، وأما أنه اجتماعي، فلأنه رهين بوجود المجتمع، وأما أنه تاريخي، فذلك لأنه حركة متصلة معبرة عن حركة المجتمع في تحول وتجدد مع وجود خيط جامع يمثل هوية المجتمع صعودا ونزولا[12].

4 . السياق التاريخي الذي أفرز الخطاب الإصلاحي المغربي:

من المعروف تاريخيا أن المغرب شهد رجات حداثية متباينة ومتقطعة في الزمان والمكان، ولم يعش طوال تاريخه حالة انغلاق دائم، فعلى سبيل المثال تعتبر الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة السعدية التي حكمت البلاد في القرن 16 دليلا واضحا على انفتاحه على رياح التغيير

التي هبت على أوربا مطلع الأزمنة الحديثة، بل وعلى انخراطه في التحولات الدولية العميقة التي يمكن تصنيفها ضمن موجة الحداثة الأولى. فحسب المؤرخ الفرنسي برنار روزنبيرجي Bernard Rosenberger في كتابه " المغرب في القرن 16: على عتبة الحداثة" فإن معرفة علاقة المغرب بالعالم الجديد الذي كان في طور التشكل خلال القرنين 15 و16 ومعرفة وضعه داخله، هما اللذان يحددان مدى انخراطه في موجة التحديث والحداثة الأولين[13]. ففي هذه الفترة التاريخية كان المغرب السعدي بعيدا عن حالة العزلة والانطواء، بل وكان في مقدمة المشهد الذي تميز بتحولات مثيرة لعالم يتسع باضطراد نتيجة للكشوفات الجغرافية الكبيرة التي قامت بها الدول الأوربية. وفي ضوء هذا المعطى الجديد تأثر المغرب خلال العهد السعدي بتلك التوسعات منذ البداية. ذلك أن أقدام مسيحيي شبه الجزيرة الأيبيرية توطدت في القرنين 15 و16 على امتداد السواحل المغربية المتوسطية والأطلسية، في نفس الوقت الذي أحاطوا فيه بإفريقيا ليصلوا إلى الهند ويعبروا المحيط ليكتشفوا عالما جديدا. ليتساءل روزنبيرجي عن وعي المغرب بهذه المعطيات الجديدة، حيث جعلته في مواجهة التهديد العسكري والسياسي المستجد[14] . ليستخلص هذا المؤرخ أن السعديين بلوروا وحققوا مشروعهم الطموح والخاص، والمتمثل في التحول بإرادة واعية إلى دولة قوية بمقاسات ذلك الوقت. و أكد في نفس الوقت أن هذه الدولة برهنت بالفعل في هذا التاريخ الحاسم على قدرتها لمجابهة تحديات اللحظة، ومنها إثبات الذات أمام قوة البلدان الأوربية والإمبراطورية العثمانية. وبالتالي فحسب هذا المؤرخ، وخلال الفترة المدروسة، فإن المغرب دخل طوعا كما كرها في الحداثة[15].

لقد عرف المغرب بعض الانغلاق على النفس لمدة طويلة من تاريخه، خاصة بعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حدثت بعد وفاة أحمد المنصور السعدي، بسبب صراع أبنائه على الحكم، وبالتالي تراجعت وتوارت بوادر النهضة والتحديث التي بزغت معالمها مع الدولة السعدية وخاصة في عهد المنصور الذهبي كما سبقت الإشارة إلى ذلك سابقا. لتعود من جديد بعض ملامح التحديث مع السلاطين العلويين، خاصة في عهد السلطانين المولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله نتيجة الإصلاحات التي قاما بها في بعض المجالات العسكرية والاقتصادية على وجه خاص، إلا أن الاضطرابات السياسية التي ما فتئت تقع بين الفينة والأخرى كانت تحول دون الاستمرار في ذلك التحديث. وحسب محمد عابد الجابري، فإن بوادر الوعي النهضوي سواء في المشرق العربي أو في المغرب، لم تبدأ في الظهور بشكل واضح إلا بعد الاصطدام مع أوربا، خاصة بعد احتلال نابليون لمصر سنة 1798، وفي المغرب لم يبدأ الاتجاه إلى المستقبل بتساؤل وتوجس إلا مع احتلال الجزائر سنة 1830، وبالخصوص عقب هزيمة المغرب في موقعة إيسلي سنة 1844 أمام الجيش الفرنسي المحتل للجزائر[16].

كانت نتائج هذه المعركة صادمة، وكان وقعها على نفسية ووعي النخب السياسية والثقافية والدينية المغربية قاسيا جدا، وأظهرت أن المغرب ما زال بعيدا عن ركب التقدم والحداثة مقارنة بأوربا، فقامت هذه النخب تدعو إلى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية وعلمية شاملة، مما ظهر أثره واضحا في المحاولات التحديثية الأولى التي قام بها المخزن على عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام، وابنه الحسن الأول، الذي اتجه إلى تجديد الأسطول، وإنشاء مدرسة للسلاح، وإدخال بعض المظاهر الحديثة على جهاز المخزن، وإرسال البعثات الطلابية إلى الدول الأوروبية، والقيام بمحاولات لتطوير بعض الصناعات الأساسية وغيرها من بعض مظاهر التجديد والتحديث[17].

إن المحاولات الإصلاحية والتحديثية التي عرفها المغرب كما سبقت الإشارة إليها آنفا، ولو باقتضاب كبير، عرفت فشلا ملحوظا في تحقيق أهدافها، بسبب تجذر البنى التقليدية في دواليب الدولة، ومعارضة بعض الفئات كالوزراء والكتاب وغيرهم، خوفا من تقلص مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم[18].

وخلال فترة الاستعمار الفرنسي للمغرب، عملت سلطات الحماية على تحديث بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، لكن ذلك لم يكن من أجل سواد عيون المغاربة، بل خدمة للمصالح الاستعمارية الفرنسية وشركاتها الرأسمالية النافذة.

هذا بإيجاز شديد بعض ملامح التحديث أو الحداثة التي عرفها المغرب خلال بعض فتراته التاريخية، وإن لم تعط ما كان مرجوا منها، إلا أنها بثت نوعا من الوعي لدى جميع النخب وباقي الفئات الشعبية، مفاده أنه لا مناص من الحداثة والتجديد والتطوير للخروج من الأزمات التي مر بها المغرب، والوقوف ضد الأطماع الأجنبية، وتطوير البلاد وتنميتها لتحقيق الاستقلالية الذاتية، وتجنب التبعية للدول الغربية المحتكرة.

وهذا ما قام به بعض المفكرين والرواد الإصلاحيين المغاربة، من خلال كتاباتهم المنبعثة من الواقع المغربي، وكذلك من خلال احتكاكهم بالآخر الأوروبي. فوقفوا أو حاولوا الوقوف على مكامن الضعف والخلل التي أصابت الجسد المغربي، فانبروا لرسم معالم الإصلاح والتحديث بغية تجاوز هذا الضعف وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

5 – الفكر الإصلاحي التنويري بالمغرب ومسألة الحداثة بين التنظير والتطبيق:

في ظل الظروف الصعبة التي مر بها المغرب خلال اصطدامه بالقوى الأوربية المتفوقة علميا واقتصاديا وعسكريا، ولمواجهة ذلك بوضع خطط عملية للنهوض بأوضاع البلاد في جميع المناحي، قام مجموعة من المفكرين المغاربة بالدعوة إلى الإصلاح، وتحديث مرافق البلاد لمجابهة الأطماع الأجنبية المتربصة بالمغرب، والتي تهدده في كيانه ووحدة وسلامة أراضيه. ونعني بالخطاب الإصلاحي الدعوات الإصلاحية والكتابات النظرية والفكرية التي كان ينادي بها المثقفون المغاربة سواء أكانوا من رجال الدين أم من رجال المخزن أم من رجال التجارة منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وحسب المفكر المغربي عثمان أشقرا في كتابه " المتن الغائب"، فإن أغلب النصوص الإصلاحية المغربية التي كتبت على امتداد هذه الفترة أصابها الضياع أو أنها مخطوطة أو مطبوعة بطبعة حجرية أو أنها لم توثق وتحقق وتجمع في أرشيف منظم ومدروس[19].

لقد بدأت بعض الإرهاصات الأولى في تشكل فكر إصلاحي بالمغرب، منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث انتشر الفكر الوهابي بالمغرب لمواجهة الفرق الضالة من طرقية وزوايا، لكن هذا الإصلاح كان سياسيا وإيديولوجيا بالدرجة الأولى، لأنه كان موجها ضد القبائل المتمردة ورجال الزوايا الذين ثاروا على السلطان المولى سليمان. ولكن هزيمتي إيسلي وتطوان كانتا صدمة ويقظة فكرية وذاتية للمغاربة في صراعهم مع الآخر الأوروبي المتفوق عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا[20]، مما سيضطرهم لخوض غمار الإصلاح والتحديث. وسيتمظهر هذا الإصلاح في الكتابات التنويرية لمثقفي القرن التاسع عشر ولاسيما رجال المخزن وأعضاء الدبلوماسية الذين قاموا برحلات سفارية واستكشافية إلى أوروبا، مما سيشكل هذا منعطفا أوليا لبداية الإصلاح وكيفية الاستفادة من الغرب وحداثته المادية والمعنوية.

لقد عكست هذه الرحلات السفارية أنماطا من صور المثقف المغربي نحو الآخر الأجنبي، وهي تجسد التفاوت الحضاري بين المغرب وأوربا من الناحية العلمية والتقنية كما تشخص هذه الرحلات صدمة الحداثة والرغبة في اليقظة والبحث عن مظاهر الاختلال والفساد في المغرب و البحث عن الحلول الناجعة التي يمكن جلبها من الغرب المتقدم. وهكذا تعرضت النخب الفكرية المغربية في اتصالها بالحضارة الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر لعملية انجذاب مذهل. تأرجحت فيه بين الانبهار المثير وبين الارتباط بمرجعيتها المؤسسة، دون أن يعني ذلك إغفال الحاجة إلى معرفة الشروط التي أوصلت أوربا إلى هذا المستوى من الإبداع والتقدم. حيث اهتدت قناعاتها بأن كبير الأسباب في الكشف عن القوة والمنعة، وهو "العلم".[21]

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العاشر نستحضر بعض المذكرات الموجهة من قبل المثقفين إلى سلاطينهم ينصحونهم بالأخذ بسياسة الإصلاح لتجاوز الانحطاط والتخلف بمجاراة أسباب التقدم عند الغرب، حيث قدمت ضمنها لائحة الإصلاحات لضمان حسن تسيير شؤون الدولة، وحماية استقلال البلاد. كالمذكرة التي أورد نصها علال الفاسي في بحثه"حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية"، وهي لكاتب مجهول، وجهها للسلطان عبد العزيز، قصد تنبيهه لخطورة ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الجزيرة الخضراء المنعقد سنة 1906، وتحذيره من العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن التدخل الأجنبي، ولتلافي ذلك تقترح المذكرة إشراك الشعب في اتخاذ القرارات،

ومواجهة الأطماع الأجنبية، وتتضمن مشروع دستور لتنظيم شؤون الدولة، وإحداث مجلس للأمة على غرار ما كان موجودا ببعض دول أوربا الغربية. غير أن ضعف السلطان عبد العزيز، جعله لا يتجاوب مع مذكرات الإصلاح السياسي، والبناء الدستوري للدولة[22].

كما نستحضر في نفس السياق المشروع الذي تقدمت به جماعة لسان المغرب إلى السلطان المولى عبد الحفيظ سنة 1908، والذي اعتبر في طليعة بواكير مشاريع الدساتير المتقدمة في تاريخ المغرب الراهن، لتركيزه على جوانب فات على المذكرات الإصلاحية السابقة الانتباه إليها، مما جعله مشروعا متميزا في زمنه ومطالبه وغاياته، والتقاءه مع سابقيه على أرضية قضايا أو عناصر أساسية كتأكيده على كون الهوية الإسلامية هي أساس كل إصلاح، وحضه السلطان تقريب الكفاءات العلمية وتوليتها المناصب السياسية وتدبير الشأن العام، واشتراطاته المتنورة في نوعية وطبيعة من سيحملون عضوية مجلس النواب، وتطرقه لأول مرة لمسألة الحريات العامة وقضية الحمايات الأجنبية[23] .

وهكذا عرف المغرب منذ أواخر القرن 19م، إلى فترة الاستقلال والوقت الراهن ، تراكما فكريا وسياسيا حول مفاهيم التحديث والنهضة والقطيعة مع أنماط التفكير التقليدية، في محاولة للإجابة عن سؤال محوري: كيف يمكن للمغرب أن يبلغ الحداثة دون التفريط في مقومات هويته الثقافية والدينية؟

لقد تميزت هذه التجربة بخصوصياتها، نظرا للتعقيدات التاريخية والثقافية والسياسية التي تحكم الواقع المغربي، وهو ما يجعل الحداثة المغربية ليست مجرد استنساخ لنموذج غربي جاهز، بل مشروعا يحمل سمات التفاوض بين المحلي والكوني، وبين التنظير والممارسة.

بدأت إذن ملامح الحداثة في المغرب تتبلور مع نخبة من المفكرين والمثقفين الذين سعوا خلال الفترات التاريخية المذكورة آنفا، إلى مساءلة الموروث الثقافي والديني، وفتح أفق العقل والتأويل والاجتهاد. فتطورت نظرياتهم وأفكارهم خاصة بعد الاحتكاك مع الغرب، وتمت مقاربتها من خلال نظريات مختلفة، بعضها يركز على التحديث الاقتصادي والاجتماعي، والبعض الآخر يركز على التحديث الثقافي والفكري.

لقد تمتع الفكر المغربي المهتم بالحداثة بجاذبية كبيرة، ليس فقط داخل المغرب بل أيضا في سائر الدول العربية الإسلامية، نظرا لإلمامه الشديد بالمصير العربي، وبالبحث عن سبل استرجاع الإشعاع التاريخي للأمة العربية الإسلامية، فتنافس المنظرون والمفكرون الحداثيون المغاربة في وضع الخطط الكفيلة بتجاوز العقبات، والعبور إلى النهضة عبر استئناف النشاط الحضاري. ومن بين هؤلاء المفكرين نذكر محمد عابد الجابري، الذي اشتغل على نقد العقل العربي، وبين الحاجة إلى عقلانية عربية نقدية تواكب العصر، دون السقوط في التبعية أو التغريب، إذ يقول « **إن التخلف الذي نعاني منه فكريا هو التخلف المرتبط باللاعقلانية، بالنظرة السحرية إلى العالم والأشياء، بالنظرة اللاسببية، لذلك فإن تحقيق تنمية في الفكر العربي المعاصر يتطلب فلسفة، أي يتطلب طرحا عقلانيا لكل قضايا الفكر...عندما نقول ضرورة العقلانية في تقديري للوضع العربي الراهن تتجلى وتتمثل خاصة في الروح النقدية**»[24]، فالجابري يؤكد في أطروحته على ضرورة تجديد الصلة بالعقلانية النقدية في العقل العربي التراثي، فلا حداثة مع القطيعة، حيث يقول في هذا الإطار:« **إن تحديث العقل العربي وتجديد الفكر الإسلامي يتوقف ليس فقط على مدى استيعابنا للمكتسبات العلمية والمنهجية المعاصرة...بل أيضا ولربما بالدرجة الأولى يتوقف على مدى قدرتنا على استعادة نقدية ابن حزم، وعقلانية ابن رشد، وأصولية الشاطبي...هذه النزوعات العقلية التي لا بد منها إذا أردنا ان نعيد ترتيب علاقتنا بتراثنا بصورة تمكننا من الانتظام فيه انتظاما يفتح المجال للإبداع، إبداع العقل العربي داخل الثقافة التي يتكون فيها**»[25].

وفي نفس الإطار، نجد أن المؤرخ والمفكر عبد الله العروي، قد دعا إلى تبني الحداثة كمشروع سياسي وثقافي متكامل، معتبرا أن الحداثة لا تجزأ، وأن تبني مظاهرها الشكلية دون أسسها الفكرية لن يؤدي إلى تحول حقيقي، وأكد ذلك بقوله: « **إن رفض الحداثة بمعناها الشمولي دون التفكير مسبقا في دلالاتها العميقة، هو ببساطة رفض العالم الحديث...إن الحداثة تكتسح جميع المجالات ولا أحد يمكنه أن يوقفها، سيرورة مستمرة من التطور تتحدد بها الحركة الديناميكية لدى الشعوب**»[26]، فالعروي يدعو إلى تجاوز الانغلاق ويدعو إلى الانفتاح على الآخر، وإلى اعتناق الفكر التاريخي بمقوماته المختلفة، إذ يقول:« **وأحسن مدخل، وأحسن مدرسة للفكر التاريخي يجدها العرب اليوم في**

الماركسية، في تأويلها التاريخاني»[27]، حيث تعتبر أفكار المدرسة الماركسية في نظر العروي ضرورة ملحة، «**وذلك لتحديث المجتمع العربي، وتدارك التأخر التاريخي الذي يعانيه»**[28]. لقد ركز العروي في أطروحته على ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق الحداثة العربية، وتتمثل أولا في الماركسية باعتبارها تجسيد للفكر التاريخي، ثم نفي الأصالة والاستقلال التاريخي لصالح الوحدة الإنسانية ووحدة التطور، ثانيا، وثالثا وأخيرا، وحدة التطور التاريخي، لتسهيل الاندماج في ثقافة الحداثة.

بالإضافة إلى هذين النموذجين المذكورين سابقا، هناك العديد من المفكرين المغاربة وغيرهم من النخب العربية الإسلامية، الذين دفعوا بحوار الحداثة نحو الأمام، ليس برفضها، وإنما بمحاولة التوفيق بينها وبين المرجعية الثقافية والهوياتية الدينية والحضارية المتأصلة. وقد أفرز هذا التنوع الفكري سياقا غنيا، لكنه أيضا متوترا في كثير من الأحيان. حيث تباينت المواقف بين من يرى الحداثة تهديدا للهوية، وبين من يراها فرصة تاريخية للانبعاث[29].

لقد عرف الورش الحداثي بالمغرب نوعا من المأسسة والتطبيق، ولمسنا ذلك في العديد من المجالات، ومن قبيل ذلك، نجد المغرب قد حقق بعض الإنجازات على مستوى استغلال واكتشاف الثروات المعدنية، كما أنه عرف تألقا، مقارنة مع جيرانه، في الطاقة الكهربائية وخاصة الطاقة المائية، وبالتالي قلل من تبعيته الخارجية[30]، هذا إضافة إلى تطور التجهيزات المينائية والصناعية والفلاحية مما أدى إلى التطور الاقتصادي. كما حدث تقدم إيجابي أيضا في ميدان التعليم، فبعد ان كان العلم مقتصرا على محاضرات وتلاوة وحفظ[31]، صار المغربي يقرأ ويناول ويجرب ويبحث، وهذا يشكل ثورة رهيبة كما جاء في إحدى المقالات الأجنبية[32]، فقد تم الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي، فبالإضافة إلى ولوج اللغات الأجنبية إلى المقررات المغربية، فقد تم أيضا ترسيم الأمازيغية في دستور 2011، وصارت تدرس في المدارس كلغة ثانية رسمية بالبلاد. وكما يقول الباحث نور الدين العوفي في إحدى مقالاته: «**إن أهمية مؤشر التنمية البشرية، بالمقارنة مع الأدوات القياسية التقليدية، تكمن في استيعابها لجدلية التنمية والديموقراطية»**[33]، وقد تجلى ذلك بوضوح في نهج العدالة الانتقالية بالمغرب، ووضع هيئة الإنصاف والمصالحة منذ سنة 2004، كخطوة نحو مصالحة الماضي السياسي، والانفتاح على قيم الديموقراطية، وحقوق الإنسان، فضلا عن مدونة الأسرة التي تم الإقرار بها أيضا سنة 2004، والتي شكلت تحولا عميقا في التعامل مع قضايا المرأة والأسرة باعتماد مقاربة تشاركية، توازن بين المرجعية الإسلامية وحقوق الإنسان[34]، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات التي عرفها المغرب منذ الألفية الثالثة والتي تصنف ضمن مسار الحداثة السياسية والاجتماعية.

6 – تقييم التنظيرات الفكرية للحداثة في المغرب:

وبالمحصلة، فإذا ما نحن حاولنا تقييم خصوصيات وأهداف الفكر العربي الحديث و المعاصر سواء بالمغرب أم في العالم العربي، فإننا نجده قد تناول عدة إشكاليات وأسئلة، يمكن إجمالها في المفاهيم التالية: الإصلاح والحداثة، العقلانية، التراث والهوية، العلمانية، الديمقراطية والدولة، العنف والتطرف.

لكن ما يمكن ملاحظته واستنتاجه حسب معطيات الواقع الملموس، فإن الفكر الإصلاحي بالمغرب بقي في حدود التنظير والشعارات ولم يحقق حداثة ميدانية ملموسة، بل بقي فكرا مستلبا تابعا للفكر الغربي ولم يستطع مجاراة حداثته التي قطعت مراحل وأشواط عديدة على درب التقدم والتنمية والحداثة، مما يجعل هذا الفكر الإصلاحي دائما متخلفا وبطيئا غير قادر على المواكبة والمسايرة الفعلية والتطبيقية والمنهجية. وما يمكن استنتاجه أيضا في هذا الإطار، أن الأفكار الإصلاحية الحديثة والمعاصرة سواء في المغرب أو في محيطه العربي والإسلامي، اكتفت بالتبشير بمبادئ النهضة دون أن تقدم منظومة فكرية حقيقية حولها وحول سبل تحقيقها. كذلك مازال الفكر المغربي والعربي الحديث والمعاصر يجتر نفس الأسئلة التي طرحت في منتصف القرن التاسع عشر، وهي أسئلة النهضة من هوية وديمقراطية وحداثة...وتأرجحه بين المرجعية الإسلامية والمرجعية الغربية والتردد بينهما دون استصدار قرار حاسم لتحديد الاختيارات المناسبة للترقي والنهوض وتحقيق الحداثة، إن انكسار الفكر

المغربي والعربي وتصدعه المفارق، هو نتيجة لضعف الديمقراطية والتحرر الفكري وتردد النخب السياسية والفكرية في تعاملها مع نتاج الفكر الثقافي ولاسيما الإصلاحي منه[35].

غير أنه ما يمكن تسجيله هو أن هذه الخطوات السابقة الخاصة بتطبيق الحداثة في المغرب، ظلت محكومة بعدة عوائق حدت من نجاعتها، وذلك من قبيل، استمرار السلطوية في بعض المجالات، وغياب الإرادة السياسية الكاملة لترسيخ ثقافة ديموقراطية حقيقية، فضلا عن اتساع الفجوة بين النخب وعامة الشعب المغربي، حيث أن الحداثة المطبقة في السياسات لا تجد صدى فعليا لدى شرائح واسعة من المجتمع، نظرا لضعف التعليم، وغياب الوعي الحقوقي في بعض الأوساط. بالإضافة إلى ازدواجية الخطاب بين شعارات الحداثة المرفوعة في المحافل الرسمية، مقابل استمرار ممارسات مقيدة في الواقع اليومي، مما يؤكد إشكالية التناقض بين القول والفعل.

إن الحداثة المغربية، ليست مجرد مسار خطي يتقدم بثبات، بل هي سيرورة تاريخية متشابكة، تتأرجح بين التقدم والتردد، وبين الانفتاح والانغلاق. وما يجعلها مشروعا غير مكتمل، هو غياب التوافق المجتمعي العميق حول معناها، وأهدافها، ووسائل تحقيقها، فهي تطل في نظر البعض، مرتبطة بالقيم الغربية التي لا تناسب الخصوصية الثقافية والدينية المغربية، بينما يراها آخرون ضرورة تاريخية لا مناص منها لبناء مجتمع حداثي ومنفتح.

7– الحداثة وتأثيرها على الموروث الثقافي: نماذج تراثية آيلة للاندثار.

تعتبر العلاقة بين الحداثة والموروث الثقافي علاقة معقدة ومتداخلة، تتراوح بين التوتر والتكامل، وتعتمد على كيفية فهم المجتمع لكليهما. فمن جهة، يمكن للحداثة أن تسهم في إعادة إحياء التراث بوسائل جديدة كالرقمنة، والعروض التفاعلية والمسرح والواقع الافتراضي، وغيره من الوسائل والتقنيات الحديثة التي تسمح بالحفاظ على الموروث الثقافي ونقله إلى الأجيال الجديدة بطريقة معاصرة ومفهومة، كتحويل القصص الشعبية إلى أفلام أو ألعاب إلكترونية ترفيهية مثلا. إذ «**يتميز المجتمع الرقمي بسمة غير مسبوقة، من شأنها أن تشكل بالنسبة إلينا، فرصة لاستدراك التأخر الثقافي، ولردم الفجوة الإبداعية**»[36]. من جهة أخرى، قد تؤدي الحداثة إلى تآكل الهوية الثقافية، إذا تم تقليد النماذج الحداثية الغربية، وما تختزله من أفكار وتصورات وتجارب علمية دون وعي، فينتج عن ذلك تهميش أو نسيان للتراث المحلي، « **فالحداثة تبدو على هذا النحو مفصولة عن الباقي وتضغط على هذا الباقي في اتجاه الماضي. فهي محرومة من احتكاكاتها مع الطبيعة، ذلك أن هذه الاحتكاكات تم صدها واجتزاؤها من أصناف مهمة من الكيان الاجتماعي، فإن الحياة المحلية تتشتت وتزداد فقرا**»[37]، ومن مثيل ذلك التخلي عن اللغة المحلية لصالح اللغات الأجنبية في التعليم والإعلام وغيرها من القطاعات، ونجد جاك بيرك يقول في هذا الإطار« **إن العديد من المغاربة وصلوا فورا إلى مؤهلات ضخمة قادرة على اختبار حقيقي...كلها تبرز نهضة لا يمكن دحضها...وإن كان كثيرا منهم يعبر عن نفسه بالعربية، فإن مع ذلك هناك عديدون، من كانوا ينتجون بالفرنسية، أما الآن، فهم كثر وتزايدوا**»[38] وفي انتقاده لهذه الازدواجية اللغوية، باعتبار أن اللغة الأم أو الرسمية لأي بلد تشكل الوعاء الذي يجمع تراث الأجداد الحضاري والثقافي المتنوع، حيث يضيف بيرك بهذا الخصوص: «**إن ضمن العربية الدارجة وضمن اللهجات الأمازيغية المختلفة، نجد أن المغرب يخفي ذات الكنوز التي هي في ملك كل بلد. فالحكاية والأمثال والحوليات والمناقب والقصيدة الملحمية والقصيدة الغنائية سواء التي تؤدى بشكل فردي أو تلك التي تؤدى بشكل جماعي كلها تبرز خليطا من الغنى والتعبير الدال**»[39].

كما نلمس أيضا اندثار بعض الأعراف والعادات الاجتماعية المتأصلة في النسيج المجتمعي المغربي مثل" التويزة "، بما كانت تحمله من معاني التضامن والتآزر والتعاون، لصالح العمل بالمقابل والبحث عن الربح المادي والرفع من الإنتاج، إذ صارت أسس صيرورة التنمية الرأسمالية التاريخية ترتكز على الملكية الخاصة للأرض الزراعية، وإخضاع الإنتاج الزراعي لمتطلبات السوق[40]. كما يلاحظ أيضا التخلي التدريجي عن اللباس التقليدي المغربي، وما يضمنه من مظاهر الحشمة والوقار وتجسيد للهوية المغربية الإسلامية، واستبداله بملابس أنثوية وذكورية غير مفهومة أحيانا. أما فيما يخص الموسيقى فإنه يلاحظ تراجع المواويل والمقامات أمام الأجناس الموسيقية الغربية[41].

لقد أدت الحداثة إلى تراجع بعض القيم والعادات التقليدية، نتيجة انتشار الأنماط الغربية في الملبس والمأكل وأنماط العيش[42]، فنتج عن ذلك تهميش الموروث الثقافي المحلي، خاصة لدى فئة الشباب. ومما يسهم في ذلك أيضا وسائل الإعلام الرقمية والمنصات الاجتماعية التي كثيرا ما تروج لثقافة عالمية موحدة، الشيء الذي أضعف الإحساس بالانتماء الثقافي المحلي. وهنا تبرز أهمية الوعي الثقافي الذي يجب أن يواكب الحداثة، ويؤمن بأن الحداثة لا تعني القطيعة مع الماضي، بل تعني تطويره وتقديمه بوسائل جديدة، فالتوازن بين الأصالة والمعاصرة ليس مجرد شعار، بل ضرورة لضمان استمرارية الهوية الثقافية، كما يقول جاك بيرك:« **كل نهضة ينبغي لها أن تكون بيئية**»[43].

إن الحداثة رغم ما قدمته من تقدم تقني وعلمي وفكري، أثارت انتقادات كثيرة في الأوساط العالمة وأيضا عند العامة، على اعتبار أنها ساهمت في تراجع دور العائلة الممتدة والمجتمع المحلي والقبيلة، كما تآكلت في ظلها القيم التقليدية والأعراف الاجتماعية. فأصبح التركيز أكثر على الفردانية، وعم ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، ونشأت أنماط العزلة والانفصال الاجتماعي، إذ صار الفرد يشعر بالغربة وفقد الشعور بالهوية والانتماء في ظل عالم سريع التغير.

8- السبيل إلى حداثة معززة للتراث الثقافي المغربي.

إن الهوية المغربية ليست مجرد فكرة جامدة، بل نتيجة لتفاعل مستمر بين ماضيها وحاضرها. فمسألة تقدم وتطوير المغرب تحتاج إلى تقاطع بين التراث والحداثة، وبين الماضي والحاضر، وذلك عبر بناء هوية مركبة تعبر عن التنوع الذي يميز هذا البلد. الهوية والتراث المغربي يجب أن لا يكون فقط مزيجًا من الثقافات المتعددة التي تراكمت عبر القرون، بل أيضًا فرصة لبناء مستقبل يظل وفياً لجذوره بينما ينفتح على العالم.

فكثيرا ما ينظر إلى الحداثة بوصفها عاملا مهددا للتراث، في حين يمكن التطلع إليها أيضا كفرصة لإعادة إحيائه وتقديمه بشكل يتماشى مع روح العصر، إذ يمكن استغلال وسائل الإعلام الرقمية والمنصات الاجتماعية التي توفرها الحداثة في الحفاظ على التراث وحمايته، من خلال توثيقه، ونشره بين جمهور أوسع داخل المغرب وخارجه، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس بقوله: «...**على أننا لا بد أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة اعتماد رؤية ديناميكية بخصوص هذه الحماية، قوامها إدماج تراثنا في مشاريع التنمية وليس فقط تحنيطه في إطار رؤية تقديسية للماضي، وهو ما يستدعي أيضا ربط جسور قوية بين هذا الموروث الحضاري وبين إبداع الإنسان في الزمن الحاضر، لأن تراث الغد هو أيضا ما نبتكره اليوم، فلا مناص إذن من جعل التراث فضاء مشتركا لحوار الحضارات وحوار الأجيال والأزمنة**»[44].

من هنا تظهر أهمية الوعي الثقافي الشامل الذي يجب أن يواكب الحداثة، ويفهم أن هذه الأخيرة لا تعني القطيعة المطلقة أو النسبية مع الماضي، بل تعني تطويره وتقديمه بوسائل جديدة، لأننا « **بحاجة إلى أن نحيي من التراث ما يحيينا، مثلما أننا بحاجة إلى أن نتمثل من العلم الحديث ما يضع أقدامنا على طريق موكب المنتجين المبدعين...نحن بحاجة إلى أن نعيد قراءة التراث دوما، أي نقرؤه على نحو جديد، من منظور معاصر**»[45].

ومن الحلول الكفيلة بتحقيق توازن بناء بين الحداثة والموروث الثقافي يمكن اقتراح ما يلي:

- العمل على إدماج التراث في مشاريع التنمية، كتوظيف العناصر المعمارية المغربية التقليدية، في البناء الحديث. وتطوير العروض السياحية بالاعتماد على المآثر التاريخية والفنون الشعبية والصناعة التقليدية.

- توثيق الفلكلور المغربي والشعر والحكايات الشعبية وفنون الطبخ والألبسة التقليدية، عبر إنشاء منصات إلكترونية خاصة بذلك.

- السهر على تعريف الأطفال والشباب بالتراث المغربي المتنوع، عن طريق إدخاله في المناهج والمقررات الدراسية، وتنظيم ورشات حوله داخل المدارس والمؤسسات التربوية في إطار الأنشطة الموازية، لجعل المتعلم يحتك بتراثه ويعتز به.

إن علاج الخضوع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي لقيم العصر وتقاليد الحضارة الغربية، يكمن في ضرورة استعادة القدرة على الإبداع والاجتهاد، وإن تم الاقتباس من الحضارة الغربية الحديثة بعض أشكالها ومنجزاتها ومناهجها ومؤسساتها، فلا بد من طبعه بطابع الهوية الثقافية المغربية الإسلامية، لأن الإسلام يبقى المبدأ الناظم لكل شتات، لكل سلوك أو إبداع، ذلك لأن « **الحداثة تقوم على جدلية العودة والتجاوز، عودة إلى الذاكرة تأصيلا للوجود والكيان، تجوز للانغلاق في الأنساق تكسيرا للعوائق والصعوبات**»[46].

وعلى هذا الأساس، فإن ما يحتاجه المغرب هو تقاطع بين التراث والحداثة، وبين الماضي والحاضر، لا من خلال الصراع، بل عبر بناء هوية مركبة تعبر عن التنوع الذي يميز هذا البلد. الهوية المغربية يجب أن تكون ليست فقط مزيجا من الثقافات المتعددة التي مرت عبر القرون، بل أيضا فرصة لبناء مستقبل يظل وفيا لجذوره بينما ينفتح على العالم.

خاتمة:

إن المغرب قد عرف سلسلة من المشاريع الفكرية، والتصورات الإبداعية، والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار الإصلاح والإحياء والانخراط في الزمن الحديث، بغية التخلص من التراجع والتخلف، ومواكبة عهد التقدم والتحديث في كافة الميادين، لتحقيق النهضة. لكن ما يمكن استخلاصه هو أنه رغم مساهمة هذه الخطط في نوع من التغير المنشود، إلا أنها خلقت ازدواجية بين الفكرة الحضارية المغربية الإسلامية والفكرة الغربية. كما أن الفكر الإصلاحي المغربي ظل أسير الحداثة الغربية والمرجعية السلفية محاولا التوفيق بينهما تارة والتلفيق بينهما تارة أخرى؛ مما أوقعه ذلك في النكوص والمثالية والإيديولوجية والانفصام المزدوج بين الذات والواقع، فتجد المغربي المثقف في أغلب الأحيان يضمر الهوية الثقافية المغربية المنبثقة من تراثه المحلي، ويعطلها في سلوكه لينقاد وراء تقليد الغرب، ناهيك عن عامة الشعب. كما أن التنظير وصياغة الشعارات الفكرية الاجتهادية لدى النخب الإصلاحية المغربية، تحولت فيما بعد إلى أفكار حزبية قوامها الإيديولوجية والبحث الجاد عن تقلد المناصب العليا، والتموقع في دوائر القرار، وخيانة مبادئها التي كانت تدافع عنها وتدعو الناس إلى اعتناقها والالتزام بها. لذلك وجب إعادة النظر في هذه المشاريع التحديثية بما يضمن إعادة ترتيب علاقتنا بتراثنا وموروثنا الثقافي، من أجل تجنب الانحراف والعودة إلى الصواب.

الهوامش:

1- وليام ديورانت، «**قصة الحضارة: نشأة الحضارة**»، تقديم، محيي الدين صابر، الجزء 1، دار الجيل، بيروت، 1988، ص3.

2 محمد عابد جابري، «**التراث والحداثة: دراسات ومناقشات**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص16.

3- المرجع نفسه،ص17.

4 -Abdallah Laroui , «**Islam et modernité**», Centre Culturel Arabe , Casablanca / Beyrouth 2001,p75.

5 – عبد الله العروي، «**العرب والفكر التاريخي**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت 2006، ط5، ص108.

6 – محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي: «**الحداثة**»، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1،ص5.

7 . قسطنطين زريق: «**خصائص الحداثة**»، ترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، دارتوبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1996م،ص10.

8 – عبد القادر العلمي، «**في الثقافة السياسية الجديدة**»، منشورات الزمن، المغرب، ط1، 2005، ص110-116.

9 – فتحي التريكي: «**الحداثة وما بعد الحداثة**»، دمشق، سوريا، دار الفكر، ط1، 2003،ص:214؛

10 – خديجة صبار، " **سؤال الحداثة عند عبد الله العروي** "، مجلة، أمل، العدد، 49، 2016، ص138.

11- محمد عابد الجابري، «**التراث والحداثة: دراسات ومناقشات**»، مرجع سابق، صص23،24.

12 – شوقي جلال، «**التراث والتاريخ**»، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص88.

13 - Bernard Rosenberger, « **le Maroc au XVIe siécle**, **au seuil de la modernité**», fondation des trois cultures, 2008, p10 .

14 - ibid, p17.

15 - Bernard Rosenberger, « **le Maroc au XVIe** siécle, **au seuil de la modernité**», op,cit, p234.

16 – محمد عابد الجابري، « **المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية** »، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1988، ص15.

17 – محمد المنوني، « **مظاهر يقظة المغرب الحديث** »، شركة النشر والتوزيع، المدارس، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1985، صص84 – 87 – 92.

18 – محمد عابد الجابري، « **المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية** »، ، مرجع سابق، ص17.

19 – عثمان أشقرا، «**المتن الغائب، (دراسات في الفكر المغربي الحديث)**»، منشورات شراع، طنجة، 1998، صص 8 . 9.

20 – سعيد جفري، " **النخبة وسؤال الإصلاح في مغرب القرن 19م** "، «**نخب مغاربية، الخلفيات، المسارات والتأثير**»، – أعمال المنتدى المغاربي الثاني–، منشورات، مدى، مطبعة، سوماكرام، الدار البيضاء، د.ت، ص44.

21- نور الدين أفاية: **أسئلة النهضة في المغرب**، منشورات الزمن،ط1، 2000،ص:62؛

22 – عبد القادر العلمي، «**في الثقافة السياسية الجديدة**»، منشورات، الزمن، الرباط، 2005، ص130.

23 – كافي أحمد، « **مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين** »، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2013، من الصفحة 147 إلى 231.

24 – محمد عابد الجابري، «**التراث والحداثة**»، مرجع سابق، ص243.

25 – محمد عابد الجابري، «**بنية العقل العربي**»، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت، 1991، ص552.

26 -Abdallah Larwi , «**Islam et modernité**», op,cit ,p132.

27 – عبد الله العروي، «**العرب والفكر التاريخي**»، المركز الثقافي التاريخي، الدار البيضاء، ط5، 2006، ص207.

28 – نفسه، ص226.

29 – محمد الكتاني، "**أزمة العالم الإسلامي: بين الدين والحضارة**"، المناهل، العدد10، ص152.

30 - Jacques Berque, "**Le Maghreb entre deux guerres**" ,3éme édition(Revue et augmentée), Editions du Seuil, Paris, 1978,p32.

31 - Jacques Berque ,« **Maghreb**: **Histoire et Sociétés**», S. N. E. D, Alger-Duculot, 1974, p127.

32 - Jacques Berque, "**Le Maghreb entre deux guerres**" ,op.cit,p415.

33 – نور الدين العوفي، " **النهضة: تحريجة في القول الاقتصادي** "، مجلة النهضة، العددان 3 و4، 2012، ص11.

34 – محمد الصغير جنجار، " **الحداثة كتربة وأفق الحركة النسوية** "، مجلة النهضة، العددان 3و4، 2012، ص58.

35 – عبد الإله بلقزيز، «**أسئلة الفكر العربي المعاصر**»، المعرفة للجميع، ط1، 2001، صص45-52.

36 – نور الدين العوفي، النهضة: " **تحريجة في القول الاقتصادي** "، مرجع سابق، ص 10.

37 – عادل المساتي، «**سوسيولوجية الدولة بالمغرب(إسهام جاك بيرك)**»، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، طبعة 2010، ص 131.

38 – عادل المساتي،« **سوسيولوجية الدولة بالمغرب**»، مرجع سابق، ص 139.

39 – نفسه، ص 140.

40 – سمير أمين، " **عوالم في عالم: الجنوب يتحدى العولمة** "، مجلة النهضة، العددان 3و 4، ص 20.

41 – عادل المساتي،« **سوسيولوجية الدولة بالمغرب**»، مرجع سابق، ص142.

42 – نفسه، صص 82، 83.

43 – نفسه، ص 143.

44 – مقتطف من نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التراث العالمي سنة 1999.

45 – شوقي جلال، «**التراث والتاريخ**»، مرجع سابق، ص88.

46 – فتحي التريكي، رشيدة التريكي، «**فلسفة الحداثة**»، مركز الانماء القومي، بيروت، 1992، ص 16.